الأمم المتحدة

S/2013/387

مجلس الأمن

Distr.: General
28 June 2013

Original: Arabic

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) الذي طلب إلي المجلس بموجبه أن أقدم تقريرا عن تنفيذ الالتزامات المعلنة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة[(١)]. ويغطي التقرير ما استجد من تطورات منذ اتخاذ القرار. ويصف المبادرات الإقليمية المتخذة مؤخرا في مجال السلام والأمن فيما يتصل بالجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتقدم المحرز بشأن تنفيذ الإطار، وبشأن وضع نقاط مرجعية إقليمية وتدابير ملائمة للمتابعة، على النحو المشار إليه في الفقرتين ٤ و ٥ من القرار.

ثانيا – التطورات الأخيرة

٢ – أدى التوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون في أديس أبابا، في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، وما أوحى به ذلك من مبادرات دبلوماسية وسياسية، إلى نشأة تطلعات بإمكانية تسوية الأزمة التي طال أمدها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن الحالة تظل مشوبة بالتوتر وتشهد فترات من الصدامات المميتة مما يشير إلى استمرار عدم الاستقرار.

(١) في هذا السياق، تعرف المنطقة بأنها تشمل البلدان الـ ١١ الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون، وهي تحديدا: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، والكونغو. إضافة إلى ذلك، تعمل المنظمات الحكومية الدولية التالية بوصفها ضامنة للإطار، وهي: الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وللحصول على المزيد من المعلومات، انظر S/2013/119 و S/2013/131، المرفق.

020713 020713 13-37189 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - ولا يزال الأثر الإنساني للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة يشكل مدعاة للجزع. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ارتفع عدد المشردين داخليا ليتجاوز ٢,٦ مليون شخص بحلول أوائل عام ٢٠١٣، وذلك عن عددهم في أوائل عام ٢٠١٢. وامتد نطاق الأزمة، التي لم تحد محصورة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، لتصل إلى أجزاء من مقاطعتي مانييما وكاتانغا في عام ٢٠١٢، وتجدد أثرها الإقليمي مع وصول موجات من اللاجئين الكونغوليين على نحو منتظم، إلى كل من أوغندا ورواندا وبوروندي، منذ أوائل عام ٢٠١٢. وحاليا يوجد نحو ٠٠٠ ١١٠ لاجئ كونغولي في أوغندا، و ٠٠٠ ٥٨ منهم في رواندا، و ٠٠٠ ٤٠ منهم في بوروندي، و ٠٠٠ ٦٣ منهم في جمهورية تنزانيا المتحدة. وفي الوقت نفسه، تستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية بدورها نحو ٠٠٠ ١٤٠ لاجئ، بما يشمل لاجئين من بوروندي، ورواندا، وأنغولا. ومؤخرا، نتيجة لتدهور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اضطر نحو ٠٠٠ ٣٧ شخص من ذلك البلد إلى التماس اللجوء في مقاطعتي إكواتور وأورينتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يمثل تطورا إيجابيا، اجتمع ممثلون عن حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كيغالي في يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه لاستعراض حالة اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومثل ذلك خطوة إيجابية صوب معالجة أحد الجوانب التي طال أمدها للأزمة، رغم أن البلدين لم يعالجا بعد بعض المسائل الحاسمة الأهمية، لا سيما في مجال تحديد اللاجئين وتوعيتهم.

٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، عاد وفدا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس إلى كمبالا لإجراء مشاورات مع مُيسِّر محادثات السلام، عقداها في يومي ١٢ و ٩ حزيران/يونيه على التوالي. وأتى ذلك بعد فترة انقطاع دامت ثلاثة شهور واتسمت بحدوث اشتباك قصير إلا أنه عنيف داخل صفوف حركة ٢٣ آذار/مارس، وبين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس.

٥ - وحدث تقدم بطيء في محادثات كمبالا، التي ييسرها كريسباس كيونغا، وزير الدفاع في أوغندا، تحت رعاية الرئيس يويري موسفيني، بصفته رئيسا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، منذ بدء تلك المحادثات في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وعند إعداد هذا التقرير، اختتم الوفدان مناقشات بشأن أحد بنود جدول الأعمال الأربعة، وهو: استعراض اتفاق السلام المبرم في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. ولا يزال يتعين إجراء نقاش وافٍ بشأن ثلاثة بنود متبقية في جدول الأعمال، بما يشمل الأمن؛ والشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ وخطة التنفيذ للقرارات التي يتم التوصل إليها خلال المحادثات. وفي غضون

ذلك، منذ عودة الوفدين إلى كمبالا في حزيران/يونيه، ظل المُيسِّر يتشاور معهما، على نحو منفرد، بشأن مشروع اتفاق اقترحه بشأن بنود جدول الأعمال المتبقية، بما في ذلك الطرائق المؤدية إلى إعلان عفو، ونزع السلاح، وإدماج متمردي حركة ٢٣ آذار/مارس في المجالين المدني والعسكري.

٦ - وعلى خلفية محادثات كمبالا، تفجرت أزمة خطيرة داخل حركة ٢٣ آذار/مارس في أواخر شباط/فبراير، مما أسفر عن انشقاق تطور إلى قتال بين فصيلين يقود أحدهما الجنرال بوسكو نتاغاندا ويقود الآخر العقيد سلطاني ماكينغا. وتسببت أزمة القيادة هذه في الكشف عن مسائل متجذرة غير محلولة بين المناطق الرئيسية للجماعة المسلحة، بما في ذلك صراع قوى وتوتر بين المجتمعات المحلية الإثنية للأعضاء في كيفو الشمالية. وسلطت الأزمة الضوء أيضا على الدور الذي يضطلع به بوسكو نتاغاندا الذي ظلت الحركة دائما تنكر عضويته بها.

٧ - وفي حين ظل مُيسِّر محادثات كمبالا يحث القيادة العسكرية والسياسية لفصائل الحركة على وقف الأعمال العدائية فورا، لم يتوقف القتال إلا في ١٦ آذار/مارس، مع سقوط كيبومبا، مقر الفصيل الموالي لنتاغاندا. وهرب من القتال نحو ٦٠٠ مقاتل من مناصري نتاغاندا، حيث عبروا الحدود إلى رواندا، بمن فيهم بوسكو نتانغاندا، والأسقف جان - ماري رونيغا، القائد السياسي السابق لحركة ٢٣ آذار/مارس، وبودوان نغاروبي، وهو قائد عسكري ذو رتبة رفيعة في الحركة. وعلى نحو غير متوقع، سلم بوسكو نتاغاندا نفسه لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في كيغالي في ١٨ آذار/مارس وطلب نقله إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونتيجة لتعاون بين حكومات رواندا، وهولندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، نُقل بوسكو نتانغاندا إلى لاهاي يوم ٢٢ آذار/مارس.

٨ - وساهمت جهود إقليمية أخرى في احتواء الحالة عموما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١٢ آذار/مارس، فإن الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس، رئيس جمهورية أنغولا، عقد مؤتمر قمة مصغرا مع الرئيس جاكوب زوما رئيس جنوب أفريقيا ورئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية جوزيف كابيلا أعربوا فيه عن التأييد لإطار الأمن والسلام والتعاون وعن نيتهم النظر في سبل تنسيق نُهُجهم في تنفيذه. وفي ٢٤ آذار/مارس، عقد الرئيس دوني ساسو نغويسو رئيس جمهورية الكونغو مؤتمر قمة مصغرا في أويو، مسقط رأسه، حضره رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، والرئيس بول كاغامي رئيس رواندا، ورئيس جمهورية أوغندا. ورحب الرؤساء بإطار السلام والأمن والتعاون ودعوا إلى استئناف محادثات كمبالا وإكمالها. إضافة إلى ذلك، خلال مؤتمر قمة هيئة الرئاسة

الثلاثية في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي عقد في ١٠ أيار/مايو في دار السلام، بجمهورية تنزانيا المتحدة، رحب رؤساء دول الجماعة، في جملة قرارات، باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) وشجعوا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس على استئناف محادثات كمبالا وإكمالها بصورة عاجلة.

٩ - ورغم هذه المبادرات السياسية، ظل الوضع متوترا محليا. ففي ٢٠ أيار/مايو، اندلع قتال عنيف بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس بالقرب من غوما، مما أنهى فترة ستة شهور من هدوء القتال بينهما. ونتيجة لجهود دبلوماسية بُذلت عبر مختلف القنوات، بما يشمل جهودا بذلها روجر ميس، ممثلي الخاص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، توقف القتال في ٢٢ أيار/مايو. ورغم عدم حدوث أعمال عدائية رئيسية منذ ذلك الحين، تظل الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية غير مستقرة.

ثالثا - أنشطة المبعوثة الخاصة

١٠ - أجرت ماري روبنسون، مبعوثتي الخاصة إلى منطقة البحيرات الكبرى، منذ تعيينها في ١٨ آذار/مارس، سلسلة من المشاورات مع قادة المنطقة وجماعات المجتمع المدني. وإزاء خلفية التوترات التي أحدثتها بيانات حركة ٢٣ آذار/مارس التي أصدرتها ردا على نشر قوة لواء التدخل في إطار بعثة الأمم المتحدة، فقد قامت بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية (كنشاسا وغوما)، ورواندا، وأوغندا، وبوروندي، وجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو. واجتمعت مع رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورئيس جمهورية أوغندا، والرئيس بيير نكورونزيزا رئيس بوروندي، وأجرت مكالمة هاتفية مطولة مع رئيس رواندا الذي كان خارج البلد في وقت زيارتها. واجتمعت الممثلة الخاصة أيضا مع مسؤولين آخرين، بمن فيهم كريسباس كايونغا، وزير الدفاع الأوغندي ومُيَسِر محادثات كمبالا، ونكوسازانا دلاميني زوما، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسفير بوباكار غاوسو ديارا، الممثل الخاص لمفوضية الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، والأستاذ ألفونس نتومبا لوابا، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وتعتزم مبعوثتي الخاصة متابعة مشاوراتها الوثيقة مع قادة المنطقة، بما يشمل القيام بزيارات إلى جميع البلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون.

١١ - وعقدت مبعوثتي الخاصة اجتماعات مطولة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والسلك الدبلوماسي، ومجتمع المانحين، في جميع البلدان التي زارتها، وكذلك مع البعثة في جمهورية

الكونغو الديمقراطية، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وفي كل عاصمة، حرصت مبعوثتي الخاصة على أن تشمل مشاوراتها ممثلي المجتمع المدني، ولا سيما الجماعات النسائية، سعيا إلى بناء مناطق تأييد قوية لإطار السلام والأمن والتعاون.

١٢ - وسعت الزيارات إلى تحقيق ثلاثة أغراض، هي: (أ) التماس آراء القادة وغيرهم بشأن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، خاصة فيما يتعلق بإنشاء آليات للإشراف ووضع نقاط مرجعية إقليمية؛ (ب) التشجيع على المشاركة في الاجتماع الأول لآلية الإشراف الإقليمية (المعروفة باسم آلية ١١ زائد ٤ للإشراف) الذي عقد في ٢٦ أيار/مايو في أديس أبابا، بإثيوبيا؛ (ج) طرح رؤيتها إزاء إطار السلام والأمن والتعاون ونهجها إزاء تنفيذه.

١٣ - وناقشت مبعوثتي الخاصة بالتفصيل، خلال اجتماعاتها مع المسؤولين الحكوميين، التزاماتهم كما بينها إطار السلام والأمن والتعاون، والتشديد على ضرورة كفالة تنفيذ الإطار بالكامل. ودعت مبعوثتي الخاصة جماعات المجتمع المدني إلى تشجيع حكوماتها على احترام التزاماتها ومساءلتها عن ذلك. وشددت مبعوثتي الخاصة على أن تنفيذ الإطار يشكل مسؤولية مشتركة لا تقل أهمية، وأن نجاح ذلك يستند إلى قيام الأطراف مجتمعة وعلى نحو فردي بتنفيذ التزاماتها، وذلك بالنظر إلى التحديات التي لا يستهان بها التي ينطوي عليها ذلك. ولخصت، بصفتها المبعوثة الخاصة، رؤيتها الخاصة ونهجها إزاء الإطار في وثيقة عنوانها ''إطار للأمل'' صدرت في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

١٤ - وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو، قمت بزيارة إلى موزامبيق تلتها جولة مشتركة غير مسبوقة إلى كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا، بصحبة جيم يونغ كيم رئيس البنك الدولي، دعما للإطار. وفي حين أن قادة دول منطقة البحيرات الكبرى يمثلون القوى المحركة الرئيسية للسلام والاستقرار والنمو في المنطقة، فقد هدفت زيارتي مع السيد كيم إلى إظهار التزامنا بكفالة السعي إلى تنفيذ الجوانب السياسية والأمنية من الإطار في تزامن مع جوانبه الاقتصادية.

١٥ - وسعيا إلى تلك الغاية، في ٢٣ أيار/مايو في كينشاسا، أعلن السيد كيم عن تعهد البنك الدولي بمبلغ بليون دولار، في شكل تمويل بدون فوائد، لدعم أولويتين إنمائيتين إقليميتين رئيسيتين، هما: استعادة سبل كسب العيش للحد من ضعف سكان منطقة البحيرات الكبرى الذين عانت مجتمعاتهم المحلية معاناة هائلة خلال النزاع؛ وبث الحياة من جديد في النشاط الاقتصادي عبر الحدود وتوسيع نطاقه لزيادة الفرص والتكامل في مجالات الزراعة، والطاقة، والنقل، والتجارة الإقليمية.

١٦ - ويشمل التمويل الإضافي المقترح من البنك الدولي مبلغ ١٠٠ مليون دولار تقريبا لدعم الزراعة وسبل كسب العيش في المناطق الريفية من أجل المشردين داخليا واللاجئين في المنطقة؛ ومبلغ ٣٤٠ مليون دولار لدعم مشروع شلالات روسومو للطاقة الكهرمائية بحجم ٨٠ ميغاواط لكل من بوروندي، ورواندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ ومبلغ ١٥٠ مليون دولار من أجل إعادة تعمير مشروعي روزيزي الأول وروزيزي الثاني للطاقة الكهرمائية، اللذين يوفرا الطاقة الكهربائية لكل من رواندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومبلغ ١٦٥ مليون دولار صوب بناء الطرق في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأورينتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومبلغ ١٨٠ مليون دولار من أجل تحسين الهياكل الأساسية وإدارة الحدود على امتداد الحدود بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وعدة ملايين من الدولارات في شكل تمويل إضافي لبرامج معامل الصحة العامة، ومصايد الأسماك، وتيسير التجارة، ضمن برامج أخرى.

١٧ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعا كل من الرئيس كابيلا، ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس الشيوخ، ورئيس الجمعية الوطنية، وحاكم مقاطعة كيفو الشمالية، وممثلي المجتمع المدني، إلى النشر السريع لقوة لواء التدخل التابعة للبعثة، قائلين بأن القتال الذي وقع أخيرا بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس يمثل تذكرة قاسية بضرورة نشر تلك القوة. وقد شددت على أن لواء التدخل هو أداة لدعم النهج السياسي الشامل الوارد في الإطار وحذرت من اعتباره بديلا عن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلامة الإقليمية وحماية المدنيين.

١٨ - وفي رواندا، قمنا أنا والسيد كيم بإجراء مناقشة مع الرئيس كاغامي وبعض وزراء الحكومة بشأن مشاريع ملموسة يمكنها أن تعزز التكامل الاقتصادي لمنطقة البحيرات الكبرى، خاصة في قطاعي الطاقة والزراعة.

١٩ - وفي أوغندا، ركزت مناقشاتنا مع الرئيس موسفيني على التكامل الاقتصادي وإمكانات منطقة البحيرات الكبرى لأن تصبح محورا يربط شرق أفريقيا وجنوبها. وقد دعا رئيس أوغندا إلى اجتماع قمة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، من المقرر عقده في ٣١ تموز/يوليه في لواندا، بالتشاور مع رئيس أنغولا، وذلك لمواصلة استعراض التطورات الأخيرة في المنطقة، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.

رابعا – تنفيذ الالتزامات المعلنة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

ألف – التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٠ – في ١٣ أيار/مايو، اعتمد مجلس الوزراء الأمر الرئاسي المنشئ لآلية الإشراف الوطنية، على النحو المنصوص عليه في إطار السلام والأمن والتعاون. وستجري آلية الإشراف الوطنية حوارا منتظما مع جميع الشركاء بهدف كفالة دعمهم لتنفيذ الإطار. وفي ٢١ أيار/مايو، قضى أمر رئاسي آخر بتعيين فرانسوا موامبا منسقا للجنة التنفيذية للآلية، إلى جانب مُنسقَين مُساعِدَين. وقد شارك السيد موامبا أيضا، الذي عمل وزيرا للصناعة والاقتصاد ووزيرا لشؤون الميزانية والعضو في الجمعية الوطنية، في محادثات كمبالا مع حركة ٢٣ آذار/مارس، بصفته عضوا في وفد الحكومة إلى المحادثات.

٢١ – وقد اتخذت جمهورية الكونغو الديمقراطية بعض الخطوات الأولية، بشأن تنفيذ التزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون، للمضي قدما بالإصلاحات الحاسمة الأهمية. وفي ١٩ نيسان/أبريل، تم سن قانون منقح لإعادة تنظيم لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة بعد مفاوضات مضنية بين أعضاء البرلمان، وإلى جانب المشاورات الجارية للأعضاء البارزين في التحالف الرئاسي ''الأغلبية الرئاسية''، تحضيرا لتنظيم حوار وطني. وفيما يتعلق باللامركزية، جرى اعتماد مجموعة من القوانين الإضافية، بما في ذلك قوانين متصلة بالمالية العامة. كذلك عُقد المؤتمر الثالث للمحافظين برئاسة هيئة الرئاسة، على النحو المنصوص عليه دستوريا، في يومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس.

٢٢ – وفي قطاعي الأمن والعدالة، اعتُمدت خطة عمل من أجل الشرطة الوطنية الكونغولية واتُخذت خطوات إيجابية في محاربة الإفلات من العقاب، بما في ذلك محاكمة وإدانة مقترفي الجرائم الخطيرة في إطار نظام المحاكم العسكرية. ولم يتم بعد وضع خطة شاملة للإصلاح العسكري، رغم اتخاذ عدد من الخطوات الأولية من أجل إنشاء قوة الرد السريع داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٢١ أيار/مايو، قدم ريمون تاشيباندا وزير الخارجية إحاطة للمجتمع الدبلوماسي في كنشاسا بشأن خطط الحكومة لإصلاح قطاع الأمن، خاصة الجيش والشرطة.

٢٣ – وقد أحرز قدر من التقدم فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية. وتم التركيز في وضع السياسات وتنفيذها على زيادة تعبئة الإيرادات العامة، وتحسين إدارة إيرادات الدولة،

وتوسيع نطاق السداد عن طريق الإيداع المصرفي التلقائي لمرتبات الموظفين الحكوميين، وهو المعمول به بالفعل فيما يتصل بمرتبات أفراد الجيش والشرطة، بغية الحد من الاختلاسات.

٢٤ - وللأسف، فإن تزايد التجزؤ والصراعات فيما بين الجهات الفاعلة على الصعيدين السياسي والاجتماعي، بما في ذلك الصراعات داخل تحالف الأغلبية، هما أمران يسهمان في إنشاء بيئة أكثر صعوبة لبناء التوافق في الآراء. وآمل أن تواصل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تعبئة الإرادة اللازمة للمضي قدما بالإصلاحات ذات الأهمية الحيوية والحساسة في الوقت نفسه.

باء - التزامات المنطقة

٢٥ - في ١٧ أيار/مايو، عقب قيام نحو ٦٠٠ محارب من الفصيل الموالي لنتاغاندا في حركة ٢٣ آذار/مارس بعبور الحدود إلى رواندا، أصدرت رواندا نشرة صحفية تشير إلى أن ''الجنود والضباط الذين دخلوا إلى رواندا من جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تم نزع سلاحهم واحتجازهم. ويتلقى عدد من الجرحى بينهم العلاج والمساعدة من الصليب الأحمر''. وأفادت رواندا كذلك بإجرائها مشاورات مع ''عدد من المنظمات الإقليمية والدولية لتيسير التعامل مع هذه المجموعة الجديدة من اللاجئين على النحو الملائم''.

٢٦ - وفي رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، أفادت جمهورية رواندا بوجود جان - ماري رونيغا وبودوان نغارويي وإنوسان زيموريندا بين سياسيي وقادة حركة ٢٣ آذار/مارس الذين عبروا الحدود من جمهورية الكونغو الديمقراطية طلبا للجوء في رواندا. وتذكر الرسالة اعتزام رونيغا التماس اللجوء في أوغندا. وأُبلغت الأمم المتحدة أيضا بوجود إريك باديج في رواندا، رغم أن مكانه غير معروف بالضبط.

٢٧ - وفي ٢٦ أيار/مايو، وعلى هامش مؤتمر قمة اليوبيل الذهبي لمنظمة الوحدة الأفريقية - الاتحاد الأفريقي، اشتركت مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في رئاسة الاجتماع الأول لآلية ١١ زائد ٤ للإشراف، في أديس أبابا، بإثيوبيا. وكانت تلك المرة الأولى التي يجتمع فيها كل قادة المنطقة منذ التوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون في شباط/فبراير.

٢٨ - وقدم رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية عرضا مستفيضا للتدابير التي اتخذتها حكومته لتنفيذ الالتزامات الوطنية. واستنادا إلى نتائج زيارتي المشتركة مع رئيس البنك الدولي، شدد المشاركون في اجتماع آلية الإشراف على أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي

بوصفه دافعا رئيسيا على السلام. ورحب المشاركون بالاجتماع الذي عقد مؤخرا لوزراء خارجية بلدان الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، في يومي ٩ و ١٠ أيار/مايو، في بوجومبورا، ببوروندي، وأعربوا عن الدعم لتوصيته بعقد مؤتمر قمة لرؤساء دول الجماعة في أقرب وقت ممكن.

٢٩ - وفي الوقت نفسه، تم تسليط الضوء على الأبعاد السياسية الأساسية لإطار السلام والأمن والتعاون بوصفها حاسمة الأهمية، وأن استخدام القوة هو تدبير يُلجأ إليه كخيار أخير. وأشار المشاركون في الاجتماع إلى أن الجهات التي تعمل على إفشال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال موجودة وأعربوا عن ترحيبهم بتصميم المجتمع الدولي على اتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة الخطر الذي تمثله الجماعات المسلحة النشطة في الجزء الشرقي من البلد، بسبل منها نشر قوة لواء التدخل في إطار البعثة. بيد أن قادة المنطقة أكدوا من جديد أيضا ضرورة إعطاء الفرصة للحوار مع من يقبل بالحوار من أصحاب المصلحة، ولتنفيذ الإصلاحات السياسية الملائمة والمبادرة.

٣٠ - ومع أن الاجتماع أتاح للقادة فرصة التأكيد مجددا على التزاماتهم بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، من الضروري اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة. وفي هذا الصدد، أيد القادة إنشاء لجنة للدعم التقني لوضع خطة مفصلة من أجل تنفيذ الالتزامات الإقليمية تحتوي على نقاط مرجعية وتدابير متابعة. كذلك سوف تسعى اللجنة، التي ستتألف من ممثلين على مستوى رفيع للبلدان الموقعة الـ ١١، إلى حل المسائل التقنية بهدف تحديد الممارسات المشتركة في تنفيذ الإطار.

جيم - وضع النقاط المرجعية

٣١ - عقد الاجتماع الأول للجنة الدعم التقني في نيروبي، في ٢٤ حزيران/يونيه. وبرئاسة مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ناقشت اللجنة مجموعة من مشاريع النقاط المرجعية الإقليمية، مشفوعة بمؤشرات للإنجاز. واتفقت اللجنة على تطوير النقاط المرجعية الإقليمية في اجتماعات مقبلة، قبل عرضها على الاجتماع المقبل لآلية الإشراف ١١ زائد ٤ لاعتمادها، على هامش الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر.

دال - الالتزامات الدولية

٣٢ - كما أشارت مبعوثتي الخاصة في عدة مناسبات، يمثل تنفيذ الإطار مسؤولية مشتركة. وعقب الاجتماع الأول لآلية الإشراف ١١ زائد ٤، حضرت مبعوثتي الخاصة اجتماعا لفريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى عقد في باريس، في ٢٨ أيار/مايو. وقد قامت

أيضا بزيارة نيويورك يومي ٣ و ٤ حزيران/يونيه لحضور اجتماع بشأن المرأة وبناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى، نظمته البعثة الدائمة لجمهورية أيرلندا لدى الأمم المتحدة. وشجعت المبعوثة الخاصة روبنسون الشركاء الدوليين، في جميع اجتماعاتها معهم، على مواصلة تنسيق جهودهم دعما لمنطقة البحيرات الكبرى، بما يشمل الجهود المبذولة مع مؤسسات من قبيل مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي.

خامسا – ملاحظات وتوصيات

٣٣ – أسهم توقيع الإطار في احتواء الأزمة التي طال أمدها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، لا تزال الحالة متوترة وعرضة لاندلاع أعمال العنف المتفرقة. ويشكل اندلاع العنف دوريا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية عقبة رئيسية أمام توطيد دعائم السلام ويتسبب بقدر كبير في الحد من آفاق التنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي غضون ذلك، فإن عدم الثقة الذي نشأن بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها من الناحية الشرقية منذ بدء الأزمة قد أسهم في زيادة حدة التوتر في عدد من المرات خلال السنة الماضية ويظل يؤثر سلبيا على العلاقات الإقليمية. ومع ذلك، فإنني قد تشجعت لرؤية أن حكومات وقادة المنطقة قد واصلوا المحادثات فيما بينهم، بما يشمل المحادثات بشأن مسائل شديدة الحساسية، سواء كان ذلك ثنائيا أو من خلال المنظمات الإقليمية.

٣٤ – وقد شهدت الشهور القليلة الماضية تجدد روح التفاؤل نتيجة للمشاركة السياسية للمجتمع الدولي دعما لجهود القادة الإقليميين، والاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بهدف تحسين الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. ويجب الآن على الجهود الدولية، بعد أن نجحت بقدر ما في احتواء آخر اندلاع للعنف، أن تركز على معالجة الأسباب المتجذرة للأزمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٥ – ويوفر الإطار الفرصة لمتابعة أهداف السلام والأمن والتنمية على نحو متزامن. وبما توفر من زخم نتيجة للإطار، تتاح لقادة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الفرصة الفريدة لتهيئة الظروف اللازمة من أجل توطيد الأمن على نحو دائم وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. وعلى وجه الخصوص، يمكن للدعم المقدم من مجموعة البنك الدولي أن يضطلع بدور رئيسي في دفع التكامل الاقتصادي الإقليمي، شريطة استعادة الثقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول المجاورة لها.

٣٦ - وفي هذا الصدد، يمثل وضع النقاط المرجعية على المستويين الوطني والإقليمي أمرا أساسيا للمضي قدما بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون وكفالة مضاهاة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات بخط أساس يتفق عليه. وأعرب عن ترحيبي بقيام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بإنشاء آلية الإشراف الوطنية وأشجع على وضع النقاط المرجعية بصورة عاجلة. وأحث أيضا موقعي الإطار على وضع النقاط المرجعية الإقليمية بروح من التعاون، ومن خلال عملية تساعد في بناء الثقة فيما بينهم. وإنني أعول على مشاركتهم المنتظمة في عمل لجنة الدعم التقني المنشأة لتحديد النقاط المرجعية الإقليمية وانخراطهم فيه.

٣٧ - ومع أن قوة لواء التدخل تشكل عنصرا أساسيا في الجهود الرامية إلى معالجة التهديد الذي يمثله وجود الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فهي لا تشكل غاية في حد ذاتها. وأشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبرلمان، والأحزاب السياسية، وممثلي المجتمع المدني، على أن يقوم كل منهم بدوره في بناء توافق الآراء اللازم لإحداث الإصلاحات الهيكلية المبينة في الإطار ووضع أسس السلام الدائم في بلدهم. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيبي باعتزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية البدء في حوار وطني لتنمية الوئام الوطني. وأرحب باستئناف محادثات كمبالا بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس، التي تظل تشكل خيارا سليما لإيجاد حل سلمي للأزمة.

٣٨ - وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان في المنطقة في تنفيذ التزاماتهم بموجب الإطار. وأشجع قادة المنطقة على تكثيف مشاركتهم في الحوار السياسي مع من يقبلون الحوار من أصحاب المصلحة. وفي هذا الشأن، ستقوم مبعوثتي الخاصة، في الشهور المقبلة، بوضع استراتيجية سياسية شاملة بشأن تنفيذ الإطار، استنادا إلى المبادرات الوطنية والإقليمية القائمة، حسب الاقتضاء، وكذلك إلى زيارتي المشتركة مع رئيس البنك الدولي إلى منطقة البحيرات الكبرى.

٣٩ - ويتطلب نجاح الإطار مشاركة ودعما كبيرين ومطردين من المجتمع الدولي. وسيحتاج كل من الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، إلى العمل بروح من التعاون وكفالة التنسيق الوثيق بين مبادراتهم السياسية وفي الدعم المقدم إلى النهج الشامل الوارد في الإطار. ومن ثم أهيب بمجتمع المانحين الأوسع نطاقا أن يمد يد التعاون إلى تلك المؤسسات لإتاحة أقصى قدر ممكن من الفرص الاقتصادية والإنمائية للمنطقة، في سياق الإطار. وسيستلزم ذلك بدوره تنسيقا وثيقا على المستويات القطرية والإقليمية والدولية.

٤٠ - وأود أن أتقدم بالشكر لماري روبنسون مبعوثتي الخاصة، التي يدعمها موديبو إبراهيم توريه مستشارها الخاص، على نهجها الشامل وعلى الخطوات الإيجابية التي اتخذتها حتى الآن. وهي ستواصل العمل عن كثب مع ممثلي الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن تنفيذ التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. وأعول على قيام أعضاء مجلس الأمن بتقديم دعمهم الكامل لمبعوثتي الخاصة، وكفالة حصولها على ما تحتاجه من دعم سياسي وموارد لتصريف واجباتها المكلفة بها.